الأمم المتحدة

E/2013/NGO/23

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من المجلس المعني بالبحوث الصحية من أجل التنمية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

220513 210513 13-29992X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

الاستثمار في مجالات البحث والابتكار في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل: الانتقال من المعونة إلى تولي زمام القيادة من أجل بلوغ الصحة والمساواة والتنمية

على مدى العقد الماضي، شهدت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نموا اقتصاديا هائلا، وارتفاعا في جودة الحوكمة، وتحسينات في معظم المؤشرات المتعلقة بالصحة والمساواة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، فإن البلدان التي تعتمد على المعونة لاستكمال الميزانيات الوطنية،تشهد نقصانا في المعونة كنتيجة مباشرة لتنميتها.

وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تُموَّل البحوث والعلوم في معظمها من مصادر خارجية وتركز بشكل حصري تقريبا على الزراعة والصحة. ولا يُنظَر عموما إلى دعم نظم البحوث والابتكار الوطنية على أنها أساسية للتعاون الإنمائي. والآن وبعد أن أخذت اقتصادات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في التحسن وأخذت المساعدات في التناقص، وخاصة في البلدان التي تنتقل إلى وضع بلدان متوسطة الدخل، نجد أن أنظمة العلوم والابتكارات الوطنية، التي تشكل القوة الدافعة للتنمية في البلدان الأعلى دخلا،ليست جاهزة بعد للعمل.

ويقدم عدم التمكن من تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية مثالا في هذا الصدد. وكان القصد أن يجري تحقيق الأهداف الثلاثة المتصلة بالصحة بدعم من صندوق البحوث الصحية العالمية، على النحو الذي اقترحته اللجنة المعنية بالاقتصادات الكلية والصحة، ولكن هذا لم يحدث أبدا. وقدم أحدث تقرير للجنة المعنية بالمحدِدات الاجتماعية للصحة ثلاث توصيات، طالبت واحدة منها بتحقيق زيادة كبيرة في البحوث المتعلقة بالقيام بتدخلات جديدة وبقياس التقدم المحرز والأثر. وقام أيضا مؤخرا للغاية الفريق العام للخبراء الاستشاريين المعني بالبحث والتطوير: التمويل والتنسيق في منظمة الصحة العالمية، باقتراح إنشاء مرصد للبحوث الصحية العالمية. ولكن بدون تأمين تمويل مستدام، فمن غير المرجح أن تنجح هذه المقترحات الأحدث هي الأخرى.

ولا تلبي نظم الحوافز الحالية لبحوث العقاقير وتطويرها احتياجات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما تسبب في عدم حصول الملايين على المنتجات اللازمة للعلاج من الأمراض أو التداوي أو الوقاية منها بأسعار معقولة. ولا يزال التمويل العالمي للبحوث الصحية يتسم بضعف التنسيق مع برامج البحث والتطوير الوطنية لدرجة أنه، على سبيل المثال، بعد عقود من توفير اللقاحات للأطفال في أفريقيا، لا تزال تلك القارة لديها منتج

واحد فقط للقاحات سبق اعتماده من قبل منظمة الصحة العالمية. ولا يمكن أن يوصف هذا بأنه تنمية مستدامة: بل يظل في نطاق ''الإغاثة''.

ولا تزال قوى الدفع الأساسية لنظم البحث والابتكار الوطنية هي البلدان نفسها؛ وثانيا، تأتي الهيئات الدولية ووكالات التعاون الثنائي. وتزايدت بشكل كبير التطورات في توافر تكنولوجيا العقاقير واللقاحات والصحة على الصعيد العالمي منذ أن بدأت بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إنتاج الأدوية واللقاحات والتكنولوجيات الخاصة بها وتسويقها على نطاق أوسع، بل وحتى تقديم نوعية أعلى وحلول أفضل للبلدان المرتفعة الدخل التي كانت تزودها بالمعونة منذ وقت ليس ببعيد.

ومن الواضح بالنسبة لنا أن نظم البحوث والابتكار القوية في مجال الصحة هي مفتاح تحسين المساواة، وخلق فرص العمل، وتوليد ثقافة لصنع القرارات تستنير بالأدلة، وتشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعزيز التحرر من المعونة.

وندعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول الأعضاء فيه إلى دعم دعوتنا الموجهة إلى البلدان على جميع مستويات التنمية الاقتصادية لزيادة استثماراتها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحسين الصحة وزيادة المساواة ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تقودها البلدان.

ويمثل استهداف نسبة مئوية هدفا أخرق. وبدلا من ذلك، يشكل استهداف محاكاة ما فعلته البلدان التي تسلقت بنجاح سلم التنمية في العقود الأخيرة خيارا أفضل بكثير.